03

المحلية الصباح

العدد 3225 - السنة الحادية عشرة
الخميس 14 ربيع الأول 1440 - الموافق 22 نوفمبر 2018
Thursday 22 November 2018 - No.3225 - 11 th Year

«الأرصاد الجوية» تتوقع طقساً غير مستقر اعتباراً من اليوم

اكد مراقب الارصاد الجوية عبدالعزيز القراوي أمس الأول ان اخر التوقعات لخرائط الطقس تشير إلى تأثر البلاد بحالة من عدم الاستقرار في الاحوال الجوية اعتبارا من مساء اليوم الخميس. وقال القراوي لـ (كونا) ان حالة عدم استقرار الطقس تبدأ غربا ثم تتقدم تدريجيا حيث تتكاثر السحب المنخفضة والمتوسطة مصحوبة بسقوط أمطار متفاوتة ما بين الخفيفة والمتوسطة تتخللها سحب ركامية.

واضاف انه من المتوقع ان تستمر فرص الامطار المتفرقة التي قد تكون رعدية أحيانا يوم الجمعة وتزداد تدريجيا مع تقدم ساعات النهار.

وتوقع ان تكون متفاوتة الشدة ما بين خفيفة إلى متوسطة وتكون غزيرة أحيانا على بعض المناطق مع رياح نشطة السرعة تزيد سرعتها عن 60 كيلومترا في الساعة وتؤدي الى ارتفاع الموج الى اكثر من 7 اقدام مع انخفاض في الرؤية الافقية على بعض المناطق.

واشار الى استمرار حالة عدم الاستقرار في الطقس والأمطار لفترات متفاوتة يومي السبت والاحد المقبلين على ان يبدأ الطقس بالتحسن التدريجي اعتبارا من مساء الاحد المقبل.

شدد على ضرورة الحد من مخاطر الذخائر العسكرية لمنع الأضرار الناتجة عنها

الغنيم: مخلفات الحروب القابلة للانفجار تهدد حياة الآلاف من الأبرياء

■ حدة الصراعات ساهمت في انتشار الأسلحة التقليدية واستخدامها من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة

السفير جمال الغنيم

جنيف - «كونا»: أكدت الكويت أمس ضرورة الحد من مخاطر الذخائر العسكرية والمتفجرات من مخلفات الحروب محذرة من انها تعرض حياة الالاف من الأبرياء للخطر وتترك آثارها الكارثية والمدمرة على البيئة.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي القاها مندوبها الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم امام اجتماع (الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر) بمقر الامم المتحدة.

واوضح السفير الغنيم «ان مخلفات الحروب القابلة للانفجار ستظل تهدد وتشوه المدنيين بشكل عشوائي معرضة حياة الالاف من الأبرياء للخطر وستترك آثارها الكارثية والمدمرة على البيئة التي تعد الركيزة الاساسية للسلام والأمن والتنمية المستدامة وذلك حتى بعد انتهاء العمليات العدائية والصراعات والحروب داخل حدود النزاع ومحيطة المباشر لفترات طويلة».

وأوضح «ان الكويت وانطلاقا من ايمانها الراسخ باهمية الاتفاقية وسعيا منها لتعزيز عالميتها فقد قامت بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية وبرتوكولاتها الخمس في 24 مايو 2013».

وحث كافة دول العالم التي لم تنضم حتى الان على «سرعة الانضمام إلى الاتفاقية وذلك نظرا لما لها من مكانة كصك رئيسي في القانون الدولي الانساني يحظر استخدام الاسلحة ذات الاثار العشوائية في النزاعات المسلحة والتي تعد المصدر الأكثر ماساوية في مسلسل الحروب التي شهدتها البشرية».

واوضح «ان الاستخدام غير المبرر لتلك الأسلحة زاد من النسب المئوية لضحايا النزاعات المسلحة خاصة في ظل الظروف السياسية المعقدة التي يمر بها العالم».

كما اكد «ان تصاعد حدة الصراعات وطول امدها ساهم بشكل مباشر في انتشار انواع مختلفة من الأسلحة التقليدية غير المشروعة واستخدامها من قبل الجماعات الارهابية والمتطرفة».

وقال «ان كل هذا يتطلب من الجميع تعزيز سبل التعاون على الصعيدين الاقليمي و الدولي لمنع انتشارها والاتجار بها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين».

وشدد سفير الكويت على ضرورة الحد من مخاطر الذخائر العسكرية والمتفجرات من مخلفات الحروب لمنع الاضرار الناتجة عن استخدام تلك الاسلحة.

وبين ان الكويت قد عانت بشكل خاص من المواد المتفجرة من مخلفات الحروب شأنها شأن معظم دول المنطقة وهو ما يشكل تهديدات بيئية للنظم البيئية البرية والبحرية.

واشار الى ان العوامل تتداخل وتتفاوت في تحديد اضرار المواد المتفجرة وامتدادها الجغرافية من بلد لآخر ما يتطلب تعزيز التعاون بين كافة الدول الأطراف من خلال تقديم المساعدات التقنية والتدريب وتبادل المعلومات وتنظيم حملات للتوعية بالمخاطر الانسانية وبالاثار البيئية الضارة للالغام للتجنب والتخفيف من حدة الاضرار التي قد تنسبب بها تلك المخلفات مع ضرورة توفير المساعدات للضحايا الناجين.

وبين السفير الغنيم ان الكويت قد انضمت من دون ان تختار ذلك إلى قائمة الدول التي تعاني من بقايا مخلفات الحروب بعد غزو واحتلال عام 1990 مشيرا الى المعاناة والاضرار الجسيمة وتداعيات كارثية على البيئية ما دفعها إلى التركيز والاهتمام بشكل خاص على برامج تطهير التربة من الالغام والمتفجرات التي خلفتها حرب 1991.

واوضح ان الكويت حرصت على عمليات التطهير تلك حرصا منها على حماية ارواح المواطنين والمقيمين على حد سواء حيث رصدت انواع مختلفة من القنابل والمتفجرات وبدأت في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب بعد التحرير مباشرة والتي زرعت بطول سواحل الكويت البرية والبحرية وحول منشاتها النفطية والاقتصادية.

وأضاف ان هذه العملية مرت بعدة مراحل كان لكل منها أهداف وآليات تنفيذ محددة كما واجهت فرق العمل المسئولة عن التطهير تحديات فنية كبيرة ولوجستية اثناء عملية التنفيذ من اهمها طبيعة البيئة البرية التي ساعدت على اختفاء أعداد هائلة من الذخائر تحت كثبانها الرملية كما وان درجات الحرارة المرتفعة خلال فصل الصيف أدت إلى انفجار كميات كبيره منها بشكل ذاتي.

وقال ان الكويت تمكنت بعد جهود من إزالة مليون و650 الف لغم حتى الآن من بين نحو مليوني لغم بري وبحري حيث قدرت تكلفة تطهير الكيلو متر مربع الواحد ما بين 31 و67 الف دولار.

واوضح السفير الغنيم ان الكويت وانطلاقا من سياستها القائمة على احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وحفظ الأمن والسلم فقد اقر مجلس الأمة الكويتي في عام 2015 قانون دائم لجمع الأسلحة والذخائر والمقرقعات غير المرخصة من مخلفات الغزو.

كما اقر القانون الكويتي اتخاذ اجراءات صارمة ضد من تعاقد مع منظمات وخلايا ارهابية لبيع او شراء تلك الاسلحة مع مصادرة المضبوطات.

وقامت السلطات الوطنية الكويتية بحملة لتجميع السلاح غير المرخص من المواطنين والمقيمين بالإضافة إلى اطلاقها لبرامج اعلامية توعية تحث الجميع على تسليم ما لديهم من أسلحة غير مرخصه دون تحمل أي تبعات قانونية طالما تقيدوا بفترة السماح القانونية.

في السياق ذاته قال السفير الغنيم ان الكويت قد اولت اهتماما خاصا لمساعدة الضحايا وذلك من خلال اصدارها للتشريعات الوطنية التي تحظر التمييز ضد الاشخاص المعاقين كما انها توفر العلاج الكامل والمجاني للاشخاص الناجين من مخلفات الحروب بالمراكز الصحية والمستشفيات المتخصصة وايضا بتقديم المساعدات المالية والرعاية الاجتماعية لهم.

واوضح ان الكويت تجدد التزامها الكامل بجميع اهداف الاتفاقية ودعمها الكامل لها مع الاهتمام بالقضاء التام على المتفجرات من مخلفات الحروب وإعادة أعمار المجتمعات المتضررة وتقديم المساعدة والرعاية للضحايا.

في الوقت ذاته اعرب عن تجديد الكويت لالتزامها بالعمل مع جميع آليات وهيئات الأمم المتحدة من أجل نزع السلاح وبناء السلم والأمن الدوليين بمختلف ابعادهم السياسية والأمنية والإنسانية.

■ الكويت حرصت على عمليات التطهير لحماية أرواح المواطنين والمقيمين

رئيس فريق «تقييم الوضع الانشائي» تفقد المساكن المتضررة

الصبيح: بدء استقبال طلبات التعويض للمتضررين من الأمطار الأحد المقبل

هند الصبيح

كشفت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح انه اعتبارا من الاحد المقبل سيبدأ الفريق المختص بتعويضات المواطنين في استقبال طلبات التعويض عن الاضرار الناجمة عن سوء الاحوال الجوية وموجة الامطار الغزيرة التي تعرضت لها البلاد خلال الاسبوع الماضي.

واوضحت الصبيح التي ترأس ايضا فريق متابعة ومعالجة تداعيات مشكلة الامطار والسيول في تصريح صحفي ان استقبال طلبات التعويض سيكون في مقر الهيئة العامة للتعويضات في منطقة الشامية مشيرة الى انه يجري الان اعداد النماذج والاجراءات المتعلقة باستقبال طلبات التعويض للمتضررين والتي ترتبت على هطول الامطار بغزارة وتعرض بعض ممتلكات المواطنين الى التلف.

من جانب اخر تفقد وكيل وزارة الكهرباء والماء الكويتية رئيس فريق دراسة وتقييم الوضع الانشائي للمساكن المتضررة من موجة الأمطار الأخيرة المهندس محمد بوشهري أمس الأول عددا من المساكن في القطعة رقم (1) بمنطقة الفحيحيل لتقييم الأضرار التي لحقت بها ورفع تقرير إلى اللجنة العليا لدراسة آلية التعويض.

وقال بوشهري في تصريح للتلفزيون الكويت إن الجولة الميدانية جاءت تنفيذا لقرار مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي أمس الاثنين بتكليف فريق برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح لمتابعة ومعالجة تداعيات مشكلة الامطار والسيول واستقبال طلبات التعويض عن الأضرار التي ترتبت عليها.

وطمأن أصحاب المساكن المتضررة بأن «الحكومة مهتمة بهم» معربا عن أمله في أن يعودوا إلى مساكنهم في أقرب وقت ممكن مشيرا إلى أن موجة الأمطار تسببت في أضرار متنوعة لحقت بعدد من البيوت بعضها اصابته أضرار جسيمة.

ويضم الفريق وزارات الداخلية والأشغال العامة والمالية والكهرباء والماء وإدارة الفتوى والتشريع وبلدية الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وكلف الفريق بعدة مهام منها إعداد النماذج والإجراءات المتعلقة باستقبال طلبات التعويض عن الأضرار التي ترتبت على الأمطار الغزيرة والسيول خلال الأسبوع القادم وتخصيص مقر الهيئة العامة للتعويضات سابقا لهذا الغرض ليتم اتخاذ اللازم في شان سبل الدعم الممكنة للمتضررين.

ومن مهام الفريق أيضا إعطاء الأولوية لأصحاب المساكن التي تعرضت للاضرار الإنشائية الجسيمة التي لا تسمح بالسكن فيها والتأكد من سلامتها وضمان صلاحيتها للاستخدام لتمكين أصحابها من العودة للسكن فيها وتامين مقومات الاستقرار لها وذلك مع توفير السكن الملائم لحين الانتهاء من ذلك. وسيعمل الفريق على تحديد أوجه القصور والخلل والمسؤولين عنها وسبل محاسبتهم افراد وشركات وتقييم التجربة ولوائح التعامل مع مثل هذه الاحداث ودور كل جهة والإجراءات التي تمت في مواجهتها.

ومن مهام الفريق إجراء الدراسات الجيولوجية الخاصة بمسارات السيول من أجل تجنب اثارها السلبية وتحقيق الاستفادة منها وتخزين مياهها علاوة عن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة واستقدام الخبرات العالمية المتخصصة لتقييم كفاءة الإجراءات القائمة وتطوير الخطط الوقائية لتلافي التعرض لمثل هذه الحوادث مستقبلا.

م. محمد بوشهري

أعربت عن تقديرها لجهود قوات حفظ السلام في إفريقيا

الكويت تطالب بتمثيل عربي بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة بمجلس الأمن

نيويورك - "كونا": اكدت الكويت ان موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن هو المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس.

جاء ذلك في كلمة القاها مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي نيابة عن المجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشة بند "مسالة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة" أمس الأول.

وأشار العتيبي الى ان عدالة التمثيل تتطلب كذلك تمثيلا عربيا متناسبا ضمن فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع.

وقال انه "في الوقت الذي تشهد الأمم المتحدة عمليات متعددة للاصلاح لتعزيز دورها وتمكينها من مواجهة ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متعاظمة فإن مسالة إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل في عضويته تعد احدى الركائز الأساسية لعملية الاصلاح الشامل للأمم المتحدة".

وأضاف العتيبي ان "ذلك يجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن وهو الجهة المنوط بها رعاية السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق المنظمة ليصبح أكثر قدرة وفعالية على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها في إطار أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية".

وأوضح انه بعد مرور أكثر من عقدين على المناقشات الرامية لتوسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله والتي تخللها العديد من المبادرات والمواقف من قبل عدد من الدول ومجموعات الدول بما فيها المجموعة العربية "فإنه بات من الأهمية الدفع بعملية إصلاح مجلس الأمن".

وبين العتيبي ان ذلك يأتي من خلال التوصل إلى حلول توافقية تحظى بقبول واسع بين الدول الأعضاء ودون أن يعني ذلك التسرع في وضع سقف زمني قد يعرقل التوصل إلى حل شامل وحقيقي لعملية الإصلاح.

واكد ان المجموعة العربية تجدد تأكيدها على أن المفاوضات الحكومية في إطار الجمعية العامة هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن وفقا لمقرر الجمعية العامة (557 / 62) الذي تم اعتماده بتوافق الآراء ووضع أسس عملية للمفاوضات.

وأشار العتيبي الى ان المجموعة العربية تؤكد على ترابط جميع الموضوعات التفاوضية الخمسة الرئيسية وتمشيها بعناصر مشتركة ما يستوجب التعامل معها بأسلوب يحافظ على هذا الترابط ويحقق الإصلاح الشامل للمجلس.

وأفاد بان المجموعة العربية تؤكد على موقفها الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء.

وقال العتيبي "ان أمامنا تحديات عدة خاصة بمسالة إصلاح مجلس الأمن ومن أبرزها حق النقض (فيتو) الذي ساهم التعسف في استخدامه من قبل بعض الدول الخمس الدائمة العضوية في حالات عديدة في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن".

وأضاف ان ذلك أدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وذكر العتيبي ان استخدام حق الفيتو من جانب الدول الدائمة العضوية على مدار السنوات الماضية عكس حرص هذه الدول على الدفاع به عن مصالحها الوطنية أو مصالح حلفائها.

واعرب في هذا السياق عن الأسف لأن الغالبية العظمى من المرات التي تم استخدام حق الفيتو فيها لا سيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة "كانت في قضايا تخص المنطقة العربية".

واكد العتيبي ان الهدف الرئيسي والأشمل لعملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته هو ضمان أن تكون المجموعات الجغرافية والإقليمية كافة ممثلة بشكل عادل ومناسب في عضوية مجلس الأمن الموسع.

وفي هذا السياق أشار الى أن المجموعة العربية تمثل نحو 350 مليون شخص وتضم في عضويتها 22 دولة بما يمثل قرابة 12 في المئة من العضوية العامة للأمم المتحدة.

مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي

ولفت العتيبي الى ان جانبا كبيرا من أعمال المجلس والقضايا المطروحة على جدول أعماله تتعلق بالمنطقة العربية وهو ما يستدعي تمثيلا عربيا عادلا ومتناسبا في مجلس الأمن الموسع بما يضمن طرح وجهة النظر العربية في أعمال المجلس والحفاظ على مصداقية أعماله ومشروعية قراراته.

واكد ضرورة أن تعكس أي أوراق تصدر في إطار عملية المفاوضات مواقف جميع الدول والمجموعات بشكل دقيق بما في ذلك موقف المجموعة العربية ضمانا لأن تكون مواقف ومقترحات الدول هي أساس المفاوضات وفقا لمقرر الجمعية العامة (557 / 62) وذلك حفاظا على مبدأ ملكية الدول الأعضاء للمفاوضات الحكومية.

وبين العتيبي انه بات من الضروري تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن لإضفاء مزيد من الفعالية والشفافية في عمله ومن ثم يجب النظر في الاتفاق على قواعد إجراءات دائمة لمجلس الأمن بدلا من قواعد الإجراءات المؤقتة المعمول بها منذ عقود.

واكد انه يجب النظر في زيادة عدد الجلسات العامة لمجلس الأمن المفتوحة لجميع الأعضاء بالإضافة إلى إيجاد دور للدول المعنية في المسائل التي يناقشها المجلس في عملية صنع القرارات على أن توفر هذه الجلسات فرصا حقيقية لمساهمة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في النقاش الدائر بالمجلس. وأضاف العتيبي انه يجب التقليل من عقد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية إلى الحد الأدنى الذي يجعل عقدها هو الاستثناء وليس القاعدة وفقا للائحة الاجراءات. ودعا الى إتاحة القرارات والبيانات التي ينظرها مجلس الأمن والتشاور مع الدول المعنية ومشاركتها في المناقشات حول المسائل التي تخصها بمجلس الأمن وفقا للمادة 31 من ميثاق الأمم المتحدة.

وأشار العتيبي الى ان المجموعة العربية تدعو الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن واللجان المنبثقة عنه إلى توفير معلومات وافية عن أنشطتها إلى أعضاء الأمم المتحدة وتؤكد ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن التزاما دقيقا بحدود ولايته المنصوص عليها في الميثاق.

وذكر ان المجموعة العربية رحبت بما تم إحرازه من تقدم خلال الدورات الماضية على صعيد تحديد العناصر المشتركة بين مواقف ومقترحات الدول وكذلك تحديد مساحات الإختلاف التي تستدعي المزيد من النقاش.

وبين ان هذه الجهود عكست وجود العديد من عناصر الاتفاق بين مواقف الدول والمجموعات المختلفة فيما يتعلق بالمسائل التفاوضية الخمس كما انها أوضحت في الوقت ذاته وجود العديد من نقاط الإختلاف الجوهرية التي تحمل تباينا في وجهات النظر.

وأفاد العتيبي بأن إحراز تقدم يستلزم مواصلة النقاش في أجواء إيجابية بهدف تقريب وجهات النظر لإيجاد أرضية مشتركة للتوافق حول حل يحظى بأوسع قبول سياسي ويحقق الإصلاح الحقيقي والشامل المرجو لمجلس الأمن.

وقال ان المجموعة العربية تؤكد عزمها مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية خلال الجولة القادمة للمفاوضات الحكومية وانفتاحها على التشاور مع جميع المجموعات التفاوضية الأخرى بهدف التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن في إطار من الشفافية والروح البناءة. من جانب آخر أعربت الكويت عن تقديرها واعتزازها بأفراد قوات حفظ السلام في افريقيا وحول العالم مجددة الدعم لجهود الدول الافريقية في مجلس الامن بما في ذلك عزمها طرح مشروع قرار بشأن عمليات دعم السلام.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت التي القاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في جلسة لمجلس الأمن حول تعزيز عمليات حفظ السلام في افريقيا أمس الأول

وقال العتيبي ان ميثاق الأمم المتحدة وفر مظلة للتعاون الإقليمي وبعد 73 عاما اثقفت غالبية الدول الأعضاء في المنظمة على تبني إعلان الالتزامات المشتركة الذي تناول قضايا منها الشراكة كما ورد في مبادرة الأمين العام وهي العمل من أجل حفظ السلام.

وأضاف "لن نجد مثالا على ذلك أبلغ من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي لذلك فحري بمجلسنا الدفع قدما بتعاونه مع مجلس السلم والأمن مسترشدا بقراريه 2320 (2016) و2378 (2018) اللذين يبرزان الالتزام بتعزيز الأمن الجماعي واتخاذ خطوات نحو المزيد من التعاون بما في ذلك تمويل البعثات".

وذكر العتيبي ان الإطار المشترك لعام 2017 لتحسين الشراكة في السلم والأمن إضافة للقاءات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن وكذلك عضوية الأمم المتحدة في مجلس أمناء صندوق السلام التابع للاتحاد سلوفر فرصة متجددة لزيادة واستمرار الحوار بين المنظمتين ودعم تقديم الحلول السياسية وأولويتها.

واكد ان "الهدف النبيل لاسكات البنادق وان كان حاليا بعيد المنال لكنه لا يزال ممكنا واقرب للتحقيق بتضافر جهودنا" مشيرا الى ان انضمام الكويت بصفة مراقب في الاتحاد الافريقي عام 2001 واستضافتها للقمة العربية -الافريقية الثالثة عام 2013 يمثل إيمانا منها بأهمية التعاون مع القارة الافريقية والخصوصية التي تمثلها للدول العربية وأمنها المشترك. وأعرب العتيبي عن تطلعه لاستمرار المجلس في الاهتمام بقضايا التعاون الإقليمي مشيرا الى انه يعول على وحدة الدول الافريقية في الاتحاد ومجلس الأمن.

وقال "لا ينازعنا شك في إصرار الاتحاد الافريقي وعزمه التصدي لتحديات القارة فدول الاتحاد لها المسؤولية الوطنية الأولى عن أمنها إضافة لما تتمتع به من دراية وسرعة في الاستجابة للتحديات الطارئة".